١٣٨

[illegible] ١٢١٠

[illegible]

هذا مقامات مولانا معتمدنا اعلم العلماء وافضل الفضلاء
آقا سيد ابو طالب القائني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي هدانا الى اصول الاسلام وارشدنا الحجج المرسلة الاتمام
بالادلة والبراهين القاطعة الكلام والصلوة والسلام على وسائط
الفيوضات لكل الغايات والحاجات لجميع اصناف المخلوقات محمد وعلى
آله الزكيات الطاهرات لا سيما على الذين هم بينهم كالكواكب الباهرات
والانجم الظاهرات وبعد فيقول الغريق في بحر الخطاء والخطيات ابو طالب
ابن ابي طالب الى تراب الحسيني القائني لما رايت ابناء الكرام ابناء
الزمان واهل الوجدان [دونه] ازكان الاسلام على مجرد الاعتقاد من
دليل وبرهان يحكم به البديهة ترجيعا الى الوجدان وخليقة مع طبع
وجدت ان ليس هذه السجية مناسبة لمثل هذه الامور الايمانية التي
هي مهم جماعاتية واستحسانات الدين والملة مضافا الى ورود الذم
في معتقدها من دون برهان وحجة من شارع الشريعة في آيات كثيرة
منها قوله تعالى انا وجدنا اباءنا على امة وانا على آثارهم مهتدون
الى غير ذلك من الآيات انه مذموم ببداهة العقل ايضا كما قال بعض اهل
والنعم ما قال نظم خلق را تقليد شان بر باد داد ای دو صد لعنت برین
تقليد باد

ما نوا ان تقليدا بالكنه فى كافة ثم كونوا ذوي بحث فى التحري على ما ذكرنا
فى الكتاب والسنة مثل قوله تعالى وجاهدوا فى سبيل الله حق جهاده وغيره
من الآيات الآمرة بالتفكر وقوله تعالى فى الحديث القدسي المشهور كنت كنزا مخفيا فأحببت
ان اعرف فخلقت الخلق لكي اعرف وغيرهم من الآيات فهمت ان اصرف نقد عمري بهذه الايام فى
انكشاف الحق والوصول الى المرام حتى لا اخالف باتمام كلام الملك العلام وجاهدت
فى الله حق جهاده فنقول الكلام منها فى مقامات **المقال الاول** فى اثبات الواجب وتحقيقه
يتوقف على رسم مقدمة فى بيان المفهوم وتقسيمه فنقول المفهوم اي ما حصل
فى العقل وهو على اقسام واجب الوجود لذاته وممكن الوجود وممتنع الوجود لذاته
اما الاول فهو ما يكون الوجود بالنظر الى ذاته ضروريا له ومستحيل الانفكاك عنه
واما الثاني فهو ما يكون الوجود والعدم الى ذاته سواء ككفتي الميزان وبعبارة اخرى
هو ما يحتاج كل من وجوده وعدمه الى المرجح والعلة نظرا الى ذاته وان صار واجبا
بعد تحققها او ممتنعا لان الواجب بالغير لا ينافي مع الامكان الذاتي واما الثالث
فهو ما يكون العدم بالنظر الى ذاته ضروريا له فلا يشمل الممتنع بالغير كوجود المعلول مثلا
عند عدم العلة ضروري له بالنظر الى ذاته اذا عرفت هذا فنقول لنا سلسلة
موجودات فى نفس الامر علمنا بها بالضرورة او النظر بعضها مرئي وبعضها
غير مرئي فنقول هذه اما واجب الوجود بتمامها او ممكن الوجود كلا او بعضها
واجب وبعضها ممكن والكل باطل الا الاخير اما بطلان الاول فلانه لو كان الجميع مشتركا
فى كونهم واجب الوجود بالضرورة كاشتراك زيد وعمرو فى كونهما انسانا فيحتاج كل
ما به الامتياز والا لم يقع التعدد من البين لانه فرع التمايز فيصير كل من الموجودات مركبا
مما به الاشتراك وما به الامتياز والمركب مفتقر الى اجزائه فيكون كل منها ممكن الوجود

لان الافتقار من خواص الممكن حال الوجود وينافي الواجب كما سيأتي انشاء الله ومع تسليم الانقلاب
المستحيل هو الانقلاب الواجب بالذات الى الممكن لان المفروض كونه واجب
الوجود وهو فاسد بالضرورة والبديهة واما بطلان الثاني فلاجل احتياج كل
منها الى موجد لتساويها الى الوجود والعدم بالنظر الى ذواتها فنقول
اما ان يوجد هنا هذا لهذا وذاك لذلك وهكذا الى ما لا نهاية له او ينفرض اخير احتياج الاول
به وهو موجده فالاول مستلزم للتسلسل والثاني للدور وهما باطلان اما الاول
فلما هي متعددة من التطبيق والترتيب والتسمية ونقتصر على الاول لكونه اسهل على
الافهام القاصرة والاذهان الخالية ومع ان الثاني في المقدمات ليس مثل هذه الرسالة
موضع ذكرها مفصلا الا انه ما به الكفاية فعرضها عليه بتقريره على ما في شرح
القوشجي على التجريد ان نفرض من مبدأ معين خطا غير متناه وينفرض خطا اخر
غير متناه ايضا بعد مبدأ فلنلاحظ بذلك مثلا ان يطبق الثاني على الاول فلا بد
ان ينقطع الثاني والا يلزم ان يكون الناقص مثل الزائد وهو محال واذا انقطع الثاني
يلزم ان يكون متناهيا والاول لا يزيد عليه الا بقدر متناه وما يزيد على المتناهي فيكون الاول ايضا
متناهيا فيلزم تناهيهما على تقدير لا تناهيهما وهو محال واما بطلان الثاني فلكونه
مستلزما لتقدم الشيء على نفسه بيان ذلك انا نفرض توقف ا على ب فلا بد ان يكون ب
قبل ا والمفروض توقف ب على ا ايضا فلا بد ان يكون ا قبل ب ايضا فيلزم تقدم ا
على نفسه في الوجود وهو محال وبالجملة الدور اما مصرح او مضمر او معي وما يلزم منها
تقدم الشيء على نفسه في الوجود وهو لو كان بمرتبة كما في المصرح او بمراتب كما في المضمر فهو بعد
محال الى المعي فان التوقف فيه بحسب الوصف كما في اللبنتين المتكئتين دون الوجود
فلا العدم محظور فيه كما لا يخفى المقدمة الثانية في اثبات صفاته فنقول الله تعالى عليم حي ه

الاول

الاول انه لو لم يكن واحدا لامكن الانقلاب المستحيل والتالي باطل فالمقدم مثله
اما بيان الملازمة فلانه لو تعدد الواجب يكون الواجب مشتركا بين المتعدد والذي هو مصداقه
فلا بد من ما به الامتياز ايضا والا ارتفع الاثنينية فاذا يكون كل منهم مركبا مما
به الاشتراك وهو الوجوب وما به الامتياز فالمركب مفتقر الى اجزائه والافتقار
من خواص الممكن فيلزم انقلاب ما فرض واجبا الى الممكن واما بطلان التالي
فواضح الثاني انه لو لم يكن واحدا لامكن التمانع والتالي باطل فالمقدم مثله اما
بيان الملازمة فلانا نفرض ارادة احدهما حركة جسم خاص مثلا فاما ان يمكن
للاخر سكونه اولا لا سبيل الى الاول لما فيه من اجتماع الضدين وعلى الثاني يلزم
عليه العجز والواجب منزه عنه كما سيجيء انشاء الله تعالى الثالث انه لو لم يكن واحدا
لم ينتظم السماء والارض والتالي باطل فالمقدم مثله اما بيان الملازمة فلان كل
واحد سلطان مستقل كما هو مقتضى وجوب الوجود ويمتنع عادة التوافق في
الاراء بحيث لا يتحقق التشاجر والنزاع بينهم اصلا ولا سيما في زمان طويل كما
في نحن فيه وليس هذا استدلالا بالاية الشريفة وهو قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا حتى يقال انه دليل تعبدي فلا يثبت به وحدة البارئ على انه تع
مبني على الاية مبنى البرهان وليس مراده اخذ الخطابة مقيدا مثل قول من قال احد
ونحن نعتمد على العادة خاصة بالتشاجر وما اما بطلان التالي فظاهر
في اثبات صفاته الثبوتية المعروفة ونقدمها على السلبية لانها من الوجودية وتحقيق
الكلام فيها يستدعي رسم مواضع الاول في قدرته تعالى وكونه فاعلا مختارا وتقديمها
على البواقي لاستدعاء الصنع المستفاد من اثبات الصانع القدرة فنقول اختلفوا
فيها على قولين الاول ما ذهب اليه المليون قاطبة من انه تعالى قادر مختار وفاعل
بالارادة والاختيار الثاني ما ذهب اليه الحكماء الفلاسفة من كونه تعالى فاعلا بالايجاب

والحق ان الاول لنا انه لو لم يكن مختارا لكان موجبا بالقدم الواسطة والتالي باطل فهو المختار
والمقهورية لان الفاعل بالايجاب لا يمكنه الترك كالكواكب في صفاتها والنار في احراقها
والشمس في اشراقها تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا او استدل بانه لو لم يكن مختارا لزم
قدم العالم والتالي باطل فالمقدم مثله اما بيان الملازمة فلان الفاعل بالايجاب لا يتأخر عنه
فعله ولا ينفك كانفكاك الفاعل ومصاحبة اجزاء العالم معه وعدم التخلل بينه وبينه
واما بطلان التالي فلان ما في العالم اما جسم او جسماني كالسموات والجبال ونحوهما وكلاهما
حادث اما الاول فلانه معروض الحركة والسكون الحادثين وذلك لان الحركة هي حصول
الجسم في مكان بعد كونه في آخر والسكون حصوله في الحال الاول بعد عدمه فكل منهما
مسبوق بالعدم وما معنى الحادث الا هذا واذا ثبت حدوثهما فيلزم ان يكون
معروضهما حادثا ايضا لان القديم لا يصح حلول الحادث فيه لاستلزام انقلاب
القديم وانقلابه الى الحادث وهو محال واما الثاني فلانه اذا ثبت حدوث
الاجسام فالجسمانيات اولى بالحدوث اقول وفيه نظر وتحقيقه بان وجه
على رسم مقدمة في بيان القديم والحادث والحركة والسكون فنقول القديم
على اقسام اولها القديم الذاتي وهو ما لا يكون مسبوقا بالعلة كالباري تعالى
وثانيها القديم الدهري وهو ما لا يكون مسبوقا بالعدم الخارجي الغير المتقضي بالكمية
وثالثها القديم الزماني وهو ما لا يكون مسبوقا بالعدم الزماني كالعقول وبعد
ويعلم منه حال الحادث بالمقايسة فانه على اقسام ايضا الحادث الذاتي وهو ما يكون
مسبوقا بالعدم الذاتي كالعقول والحادث الدهري وهو ما يكون مسبوقا
بالعدم الخارجي الغير المتقضي بالكمية والحادث الزماني وهو ما يكون مسبوقا
بالعدم الزماني اي كان زمان لم يكن هذا فيه كزيد مثلا والحركة تنقسم الى اقسام
اربعة الحركة الاينية وهي ما ذكر والوضعية وهي انتقال الجسم من مقدار الى مقدار
والكيفية وهي انتقال الجسم من حالة الى حالة كما في الماء البارد اذا صار حارا
ويعلم الخ

ويعلم السكو ولسانو

ويعلم السكون بالمقابلة لا نزاع فيه هذا انتقض قولك لو لم يكن البارئ
مختارا الخ ان كان المراد منه القديم الذاتي فالملازمة ممنوعة وسند المنع
وان كان المراد عدم المسبوقية بالغير فبطلان اللازم ممنوع لانه لا برهان على ان ما هو حادث
بالذات لا يصلح لعروضيته لحركة والسكون فقد يجمع انا عدم خلو جسم عن الحركة
الا بنية ومقابلتها كما في المحدد للجهات وكما في الفلك الاعظم في الجسم والجسمانيات لانا لو لم
نقل بثبوت الجواهر المجردة فالقول بعدم الامر بمحكم لعدم البرهان على الامتناع
بجواز ان يكون جواهر مجردة ليست متحركة ولا ساكنة هنا ولكن يمكن تقرير
البرهان بحوادث بان يقال لو لم يكن البارئ تعالى مختارا لزم عدم الحوادث اليومية
والتالي باطل بالاتفاق والحس فالمقدم مثله اما بيان الملازمة فلما مر من عدم جواز
انفكاك فعل الموجب عنه والتخلل بينه وبينه وفيه نظر ايضا لان فعل الموجب لو كان
له بحيثيات لا يخفى ولم لا يجوز ان يكون الحوادث اليومية مستندة الى القول الثابت معه
الحصان فعله في معقولة الاولى في غاية الضعف لعدم السند وعند البرهان علم
بالحس يشهد بخلافه كالحجر على الارض فان فاعله موجب في الحجر يلزم المتحرك
الثاني منها بتحرك على الحجر الاول وللقائلين بالايجاب مع الاولية ان يختار الشق
نقضا والتالي فالقدم مثله اما بيان الملازمة فلان صدور الفعل الخ
لا يعقل بدون الغرض فيلزم ان يكون له فاعل قبل حصوله ناقصا ويصير معللا به
واما بطلان التالي فلتنزهه تعالى عن النقص عقلا والجواب عنه اما اولا فيمنع الملازمة فان
المختار قد يرجح احد المتساويين دون الاخر من غير مرجح كما في قدحي العطشان ورغيفي الجائع وطريقي الهارب
المتساويين في جميع الجهات اجود وفيه نظر لبطلان الترجيح بلا مرجح عقلا في حق البارئ فلانا

مستلزم للترجيح بلا مرجح وهو غير جائز بالاتفاق من الخصم في الاشاعرة فكذا لما مر لان
لزوم الباطل باطل وايضا النقض بالاسناد المذكورة غير صحيح لان العبد في صدد الفعل
المرجح لاعتقاده وان لم يكن بحسب نفس الامر في المواد المذكورة لو لم يعتقد رجحانا
لا يؤثر احدهما مضافا الى الامتناع ترجيح احدهما بلا مرجح لا ترجيح فانه لم يرتكبه لكونه
مرجحا على الاخر وبطلان الترجيح بلا مرجح بمعنى الارتكاب ممنوع واما ثانيا فلان الترجيح
لا يلزم ان يكون عائدا الى الفاعل لما مر الدليل عليه بل الا فقد يعود اليه وقد يعود
الى غيره واعلم انا نحن نجيب للمعتزلة الثانية فان الترجيح عائد الى العباد الا انه تعالى قال بنحو الى العبد
حكمتهم ما قال من يكرهم خلق ما سوى كم بل كرنا به بل كلا مؤكم الثاني انه
لو كان مختارا فاما ان يكون قدرته واختياره حال تحقق شرائط الوجود حال تعلق صفة نعم
ويبقى احدهما حال وجود علة التامة او حال عدم وكلاهما فاسد اما الاول فلان الفعل
ح واجب واما الثاني فلكونه ممتنعا ويجب عنده الوجوب والامتناع الغير ضمنين
لا ينافيان مع القدرة الثابتة وبعبارة اخرى الوجوب والامتناع بالغير لا ينافيان
القدرة مع قطع النظر عنها فلا نقول بكونه مختارا صح قولنا بالصفة
المفهومة هي ان الشيء ما لم يجب لم يوجد الثالث انه تعالى لو كان مختارا فاما
ان يكون قدرته واختياره حال وجود الاثر او حال عدمه والتالي بقسميه باطل فالمقدم
مثله اما بيان الملازمة فظاهر واما بطلان التالي فلانه واجب او ممتنع وكلاهما
ينافيان القدرة لان الفاعل على الاول لا يتمكن من الترك وعلى الثاني لا يتمكن من الفعل
فلا يكون مختارا بل موجبا والجواب عنه باختيار الشق الثاني يعني انه قادر حال
العدم على الوجود في الاستقبال فلا ينافيه القدرة الرابع انه تعالى لو كان مختارا

وكان دراع

totfim